رضا المواطن الأردني

ما الأسباب الموجبة لمشروع قانون معدل لقانون الضمان الاجتماعي لسنة 2026م؟

أولا **انخفاض معدل البطالة لجميع سكان المملكة الأردنية الهاشمية:**

رفع سن التقاعد خيار استراتيجي للحكومة لضمان استمرار التمويل والتوازن بين عدد المتقاعدين والعاملين، خاصة مع توسع المشاريع الاقتصادية.

انخفض معدل البطالة لجميع سكان المملكة الأردنية الهاشمية من 21.4% سنة 2024 الى 16.2% في الربع الثالث سنة 2025. وإذا استمر معدل البطالة في الانخفاض، يمكن للحكومة تشجيع استمرار العمل بعد سن التقاعد لبعض الفئات لضمان تغطية احتياجات سوق العمل.

انخفاض معدل البطالة بمقدار (5.2) نقطة مئوية يعني زيادة نحو 160,000 عامل إضافي في سوق العمل وهذا يقلل الضغط المالي على المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، لكنه ليس كافيًا لإزالة المخاطر تمامًا إذا استمر ارتفاع عدد المتقاعدين أو التوسع في المشاريع الاقتصادية. وكإجراء، قررت الحكومة رفع سن التقاعد تدريجيًا لتقليل عدد المستفيدين مقابل عدد العاملين.

ثانيا **ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة الأردنية الهاشمية:**

نما الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (2.8) نقطة مئوية خلال الربع الثالث سنة 2025 مقارنةً في سنة 2024.

قررت الحكومة رفع سن التقاعد كخيار مالي بسبب النمو في الناتج المحلي الإجمالي مما يساعد في زيادة الموارد المالية وتقليل الضغط على المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي خصوصا أنه مصحوب بتوظيف أكبر.

مصدر البيانات الإحصائية: https://dosweb.dos.gov.jo

مقالي ينتهي ... الحكومة الأردنية تسير في الاتجاه الصحيح لتحقيق المزيد من النجاحات في السنوات المقبلة.